المواطنة

نبيل صموئيل - هاني عياد

رئيس التحرير : د. أحمد شوقي

مدير التحرير : أحمد أمين

كراسات مستقبلية

@Ahmedyassin90

تصوير

أحمد ياسين

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

ISO 9002

كراسات "مستقبلية"

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية

تعنى بتقديم اجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقى   مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات:

المكتبـــة الاكاديميـــة

شركة مساهمة مصرية

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

الحاصلة على شهادة الجودة

ISO 9002

UKAS QUALITY MANAGEMENT

Certificate No.: 82210

03/05/2001

المواطنـــة

التحديات والطموحات في الدولة الحديثة

تصوير

أحمد ياسين

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المواطنة

التحديات والطموحات
في الدولة الحديثة

نبيل صموئيل – هانى عياد

الناشر
المكتبة الاكاديمية
شركة مساهمة مصرية
٢٠٠٨

حقوق النشر

الطبعة الاولى ٢٠٠٨م-١٤٢٨هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبـة الأكاديميـة

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقـة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ: أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها.

والملامح العامة لهذه السلسلة، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضى، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل.
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.
- الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات تجدد أو تبدد Innovate or evaporate!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة

Comprehensive and Sustainable Development، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

- كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لاتقل عن أهمية التنـــوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة.. إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعـــرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

تتعلق بمفهوم "المواطنة"، وهو مفهوم له طبيعة خاصـــة فـــى هـــذا "الوطن": مصر. فالمواطنة علمياً يُنظر إليها باعتبارها أحد أشكال تقـــسيم البشر إلى مجموعات؛ لأن الانسان منذ وُجد على الأرض يقـــوم بتقـــسيم وتصنيف ما حوله من موجودات، ليسهل التعامل معها. وقد تعامل طويلاً مع عالمه المحيط بهذا الأسلوب، فميز بين الحى وغير الحى، وبين النبات والحيوان، والضار والنافع، والقابل للاستئناس وغير القابل لـــه... الـــخ. وكانت بذرة المواطنة متمثلة فى التمييز بين أفراد مجموعة ومجموعـــات البشر الأخرى، عندما كان البشر يعيشون فى مجموعة صغيرة تتفاعل مع بعضها سلماً وحرباً، زواجا واغتصابا، مبادلة واستيلاء ...الخ. وخـــضع التاريخ السياسى لمحاولات التقسيم المذكورة لمفاهيم عديدة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الآن، مثل مفاهيم العرق والثقافة والفـــروق البيولوجيـــة، بجانب الاعتبارات الجغرافية والظروف الاقتصادية المتمثلة فى مدى وفرة الموارد وغيرها.

ورغم أن مفهوم المواطنة بأشكاله القانونية، وأوراقه الرسمية التـــى تعطى ما سمى "بالجنسية" لهذا أو ذاك من البشر، يعد حديثاً جـــداً، إلا أن الممارسة فى أشكالها "الجنينية" القديمة، وأشكالها "المجنونة" الحديثة، التى يعيش البعض فى ظلها بدون هوية كما يسمون؛ أدت إلى حالات عديـــدة من الإبعاد أو الإدماج. ومع نضج مفاهيم المساواة بين بنى البشر وحقوق الإنسان، أى إنسان، تخضع هذه الممارسات للمراجعة، التـــى نتمنـــى أن تفرز مفهوماً إنسانياً مفتوحاً للمواطنة الإيجابية، التى تعنى بشئون أبنائها، وتعدّهم فى نفس الوقت أعضاءً فى الأسرة البشرية الكبيرة. هذه المواطنة

الإيجابية المفتوحة، هي التي يجب الحفاظ عليها وبث مفاهيمها في مسيرة العولمة، باعتبارها عملية تاريخية، على الأسرة البشرية كلها أن تشارك في صياغتها ورسم ملامحها، وتخليصها من الشراسة غير المبررة المفروضة من قبل بعض من يمارسون غطرسة القوة.

والكراسة التي بين أيدينا، التي يقدمها الدكتور نبيل صموئيل، مدير الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والأستاذ هاني عياد بالقسم الثقافي بالهيئة، تقدم لنا رؤية مصرية للمفهوم، مدعومة بتجربة عملية في تنميته. لقد ذكرت في مقدمة كلمتي أن مفهوم "المواطنة" في هذا "الوطن" له طبيعة خاصة وطعم مميز. إنه يقوم على الإدماج ويكره الاستبعاد، وينفتح على الحضارات البشرية ويستوعبها (المكتبة الإسلامية، الفتح الإسلامي، البحر متوسطية... الخ). لذلك ينجح أبناؤه في المنظمات الدولية، التي تعنى بشئون البشر جميعا، من د. بدوي إلى د. البرادعي، مروراً بغيرهم: د. بطرس غالي، د. مصطفى طلبة، د. فتحي سرور، وغيرهم. ولايغير من هذه الصورة الطيبة وجود بعض الاحتقانات، التي تظهر لظروف داخلية أو خارجية، في هذه الحقبة المتوترة من تاريخ العالم، باعتبارنا جزءًا منه، يتأثر به، ونأمل أن يزداد تأثيرنا فيه، بتوضيح تجربتنا الطويلة في المواطنة الإيجابية.

أحمد شوقي

يناير ٢٠٠٨

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
أولا: المواطنة القيمة السياسية وإطارها التاريخى	١٣
ثانيا: المواطنة والتضامن (التماسك) الاجتماعى (الإنسانى)	١٧
ثالثاً: المواطنة فى زمن العولمة	٢١
رابعاً: المواطنة فى خبرات الشعوب	٢٧
خامساً: المواطنة فى الدولة القومية الحديثة	٣١
سادساً: المواطنون ومهام بناءِ الدولةِ الحديثةِ	٣٦
سابعاً: تحدياتُ المواطنةِ فى منطِقَتِنا العربيةِ	٣٩
ثامناً: المواطنة والهوية	٤٣
تاسعاً: المواطنة فى تجربة منتدى حوار الثقافات	٤٩

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

مقدمة

تعيش مجتمعاتنا العربية بصفة عامة ومجتمعنا المصرى بصفة خاصة مراحل تحولات غير مسبوقة فى تاريخنا المعاصر.

فالسلطات السياسية فى عالمنا تواجه ضغوطاً كبيرة للتحرك نحو أحداث إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإصلاحات نحو مزيد من الحريات والديمقراطية ومواجهة قضايا الفساد وتداول السلطة وغيرها من القضايا الملحة.

كما أن هناك صحوة ما تدب فى أوصال بعض الشعوب العربية فظهرت بينها حركات احتجاجية ومظاهرات ومقالات صحفية نقدية مع زيادة عدد القنوات الفضائية المعارضة للأنظمة العربية.

يحدث ذلك فى إطار نظام عالمى جديد يتميز بمركزية القوة والسلطة الدولية، بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين، وفى إطار هذا النظام العالمى تظهر حدة سيطرة المنظمات الدولية للتحكم فى علاقات الدول السياسية والاقتصادية وغيرها.

يتميز هذا النظام العالمى الجديد بحالة المواجهة الحادة بين من يطلقون على أنفسهم قوى العالم الحر وقوى أخرى تتمسك بالتراث والتقاليد والماضى تسعى إلى ما تطلق عليه ثقافة الحرية والمعرفة والتداخل بين الثقافات والشعوب ورفض الماضى والتراث، بينما تسعى القوى التراثية إلى استرجاع الماضى البعيد بكل ثقافته وتقاليده ورفض كل جديد مختلف عن الماضى وعدم اندماج شعوبها مع العالم الحر.

ومما يؤجج جذوة هذه المواجهة أننا نعيش ظاهرة جديدة، نعيش عصر العولمة أو الكوكبية الذى تتلاشى فيه الحواجز والحدود ويتقلص الزمن وتتواصل القوى بأكثر سرعة وتتمحور حول بعضها البعض فى

مواجهة القوى المضادة مما يزيد من حدة وسرعة المواجهة والصراع بين هذه القوى.

وفى خضم هذا تبرز قضايا أساسية للفكر والحوار والبحث والدراسة والمراجعة، قضايا مثل الديمقراطية والحرية والتراث والعلاقة بين الدين والسياسة ومفهوم الدولة وشكلها دينية أو مدنية أو علمانية. وبين طيات هذا كله تبرز فى مجتمعاتنا قيمة المواطنة باعتبارها قيمة سياسية مشتركة وباعتبار ارتباطها المباشر بالعلاقة المتبادلة بين الدولة والمواطنين من جانب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض من جانب آخر، مما يؤثر على بناء الدولة الحديثة ومفهومها والعلاقات السائدة فيها.

هذه الكراسة هى بحث فى المواطنة وتحدياتها فى المنطقة العربية وفى الدولة الحديثة والعوامل التى تؤثر فيها ونوعية المواطنين فى هذا الإطار وما هى النماذج التطبيقية للمواطنة إدراكاً وممارسة.

أولا: المواطنة: القيمة السياسية وإطارها التاريخي

تُعرَّفُ المواطنةُ علمياً بإعتبارِهَا قيمةً من قِـيَّمِ الـسياسةِ (Politics) (ونحنُ ننظرُ إلى السياسةِ هُنَا على أنها مفهومٌ واسـعٌ يـرتبط بـانخراط المواطنين بفاعليةٍ، للتأثيرِ فى المجالِ العامِ للمُجتَمَـعِ) ذلـك علـى أنهـا "العلاقةُ بينَ المواطنين فى مجتمعٍ ما والدولةِ فى رباطٍ يجمعُهُمَـا معـاً، وتتَّسِمُ هذه العلاقة بالمساواةِ فى الحقوق والواجباتِ."

تختلف النظرة للمواطنة باختلاف الإطار الـسياسى الـذى يظللهـا، فهناك الإطار السياسى الذى يقدس الفرد وحريته وحركته وتفاعله. ويركز هذا الإطار على حقوق الفرد على الدولة والمجتمع إلى جانـب تقديـسه واحترامه البالغ لخصوصية الفرد وملكيته واستقلاله والدفاع عن حقوقه.

وهناك إطار سياسى آخر يرى الفرد من خـلال عـضويته داخـل الجماعة والمجتمع الذى يعيش فيه، فالتركيز هنا يكون علـى مـسئوليات وواجبات الفرد نحو الجماعة والمجتمع والدولة فحريته واستقلاله مـرتبط بقيم وثقافة المجتمع.

وهكذا هناك إطار سياسى للمواطنة يركز على الحقوق وإطار آخـر يركز على الواجبات.

نحن فى هذا البحث نلقى الضوء على تكامل وارتباط هـذه الأطـر السياسية للمواطنة فى منظومة علاقة الفرد بالجماعة والمجتمع والدولـة والعكس.

ترجعُ جذورُ المواطنةِ كقيمةٍ سياسية إلى الفكر السياسى الذى كـان سائداً فى الدولة الأثينية فى القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، والاعتقاد بأن انخراط الأفراد فى الشأن العام هو جوهر أساسى من وجـود الفـرد ومن حياته الإنسانية.

إلا إن المواطنة فى ذلك الوقت لم تخرج عن كونها فكرة إذا كانت للنخبة فقط فى هذه الدولة القديمة، وفى حقب بعدها ولم يُسمح فى هذا الإطار الفكرى النخبوى للعبيد والنساء وغيرهم من الفئات المستضعفة بممارسة حقوق وواجبات المواطنة بل كان على هذه الفئات أن تخضع للسادة وتأتمرُ بأمرهم.

ظلتْ فكرةُ المواطنةِ تتأرجحُ عبر العصور المختلفة حسبَ المعطياتِ التاريخيةِ والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومن جيل لآخر إلى أن ظهرت فكرةُ الدولةِ الحديثةِ / القومية ووضوح فكرة المجتمعِ السياسى والمجتمعِ المدنى فى الدولة.

وقد ظهرتْ إرهاصاتُ فكرة الدولة هذه فى القرونِ الوُسْطَى بأوربَّا فتشكلت على أساس أن الدولة state هى تنظيم سياسى يتمتع باستقلالية قانونية لحدود جغرافية محددة وتمارس سلطتها من خلال مؤسسات عامة Public Institutions تعارف عليها بالمؤسسة التنفيذية والقضائية والتشريعية وهو ما يطلق عليه (المجتمع السياسي).

المجتمع المدنى Civil Society هو مجموع الأفراد وحركتهم الفردية والمؤسسية بين الأسرة كنظام اجتماعى تقليدى وبين الدولة كتنظيم سياسى.

تأتى الدولة كتنظيم سياسى بإفراز من المجتمع المدنى والذى يفوض الدولة من خلال الانتخابات لإدارة شئون الدولة والمجتمع.

المجتمع المدنى كمواطنين يُفرز ويُفوض السلطة للدولة وفى إطار المواطنة يُصبح لهم دور فى المجال السياسى العام وفى إدارة شئون الدولة والمجتمع.

جاء تبلور مفهوم المواطنة فى إطار تطور مفهوم الدولة الحديثة / القومية متأثراً بالإصلاح الدينى فى أوربا والذى أبرز أهمية الفرد وعلاقته المباشرة بربه رافضاً بذلك السلطة الدينية ووساطتها وداعماً لإرادة

الإنسان وحريته فى الاختيار والمشاركة والحياة. كما تأثر أيضاً مفهوم الدولة بقيام الثورةِ الصناعيةِ ومواجهة الإقطاع وحكم الملوك والأمراء وبالحركة نحو إعلاء قيمة العمل وحقوق العمال وإصلاح علاقة أصحاب العمل بالعمال مما عزز مفهوم الحقوق والمسئوليات، وقد تفاعلت هذه العوامل معاً بتأثر دخول أوربا إلى عصر النهضة بعد أن عاشت قروناً فى العصور الوسطى من الظلام والتأخر.

اتسم عصر النهضة بمحاولة تحرير الإنسان والإنسانية من الفقر والجهل والقهر، وقد أحدث هذا العصر تغيرات اجتماعية جوهرية فى بنية المجتمع الأوربى تحول من ثقافة ريفية إلى ثقافة مدنية تعتمد على حرية الفرد والأخذ بمنطق العقل والفكر والاعتماد على البحث والتكنولوجيا.

أحدث ذلك كله وعياً كبيراً بين الناس مما كان له الأثر الأكبر فى بناء الفكر السياسى وارتباطه بالمواطنة وتعزيز مفهوم أن الشعب هو مصدر السلطات وأن المواطنين متساوون أمام ولدى القانون فى الدولة الحديثة / القومية دون تمييز أو تحيز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو النوع أو اللون أو الطبقة الاجتماعية إلى غير ذلك من أنواع التميز والتحيز بين البشر.

هكذا تطور مفهوم المواطنة كقيمة سياسية عبر تاريخ طويل من الحركة والصراع ومن خلال تفاعلات متصلة، وفى كل هذا كان الإنسان هو الوسيلة والغاية، سواء فى السلطة (المجتمع السياسي) أو كعضو فى المجتمع المدنى. وهكذا أيضاً يمكننا أن نكتشف أنه بجوار التعريف العلمى للمفهوم هناك أيضاً ما يمكن أن نطلق عليه التعريف التطبيقى للمفهوم،ذلك أن المواطنة ليست مجرد نصوص علمية جامدة مسطرة فى الكتب، بل هى حركة الناس والمجتمع على أرض الواقع وجهودهم لإصلاح هذا الوطن وتقويمه وتطويره سلباً أو إيجابا.

العبرة هنا بمدى تطبيق المفهوم على أرض الواقع وما هي الممارسات الفعلية التى تضع المواطنة في إطار تشريعى قانونى وسلوكيات يومية للسلطة السياسية وللمواطنين معاً.

وهكذا فالنظرة العلمية تصنع الإطار الفكرى للمواطنة كقيمة سياسية، لكن التطبيق لهذا الإطار الفكرى يرى المواطنة واقعياً، يحللها ويكتشف أبعادها وعناصرها على أرض الواقع.

ثانياً: المواطنة والتضامن (التماسك) الاجتماعى (الإنسانى)

تعتبر المواطنة هى التعبير السياسى عن التماسك الاجتماعى / الإنسانى مع رفقاء وشركاء الوطن الواحد.

وللتماسك الاجتماعى/الإنسانى أبعاد مختلفة تعكس وتؤكد قيمة ومعنى المواطنة وهى أبعاد تتكامل معا ويكتسب بها مفهوم المواطنة مزيداً من العمق والثراء.

أبعاد التضامن / التماسك الاجتماعى / الإنسانى

المعنى الوجودى/البعد الوجودى للتماسك/الإنسانى

يتمثل البعد الأول للتماسك الاجتماعى/الإنسانى فى ارتباطه ارتباطاً مباشراً بوجودنا الإنسانى، فكل ما حولنا من وجود خُلق باستقلالية عن الآخر لكنه فى ذات الوقت يرتبط ارتباطا عضوياً ومعنوياً بالكيان الوجودى ككل. لا يوجد من يستطيع أن يعيش بمفرده وحيداً فى هذا العالم رغم استقلاليته، فبرغم هذه الاستقلالية فنحن نحتاج إلى بعضنا البعض، بل ونعتمد فى أشياء كثيرة على الوجود المادى من حولنا من أرض وسماء وبحار وغيرها، وما تزخر به من حيوانات وأسماك وطيور وزراعات وغيرها.

ولهذه الاعتمادية المشتركة والمتبادلة درجات ومستويات تختلف حسب عوامل شخصية وبيئية وطبيعية وثقافية، لكننا نشترك جميعاً فى استقلالية ما واعتمادية متبادلة ما.

ونحن نحمل فى داخلنا الوجود كما أننا نعيش ونتفاعل مع هذا الوجود الواسع حولنا، ولم يحدث هذا من قبيل الصدفة إنما هو من طبيعة الخلق الأصلية وهى ضرورة لتكامل الحياة والوجود كله.

البعد التاريخى للتضامن/التماسك الاجتماعى/الإنسانى

أظهرت الخبرة التاريخية الإنسانية للتماسك الاجتماعى تطوراً هائلاً فى تغيير المجتمعات البشرية نحو قبول التنوع والاختلاف بين البشر، فتحولت من المجتمعات البدائية الأحادية القبلية أو العرقية، إلى مجتمعات وشعوب مدنية، تتضمن الأجناس والأعراق والأديان المختلفة لتكون ثقافة تقبل التنوع والتعددية وتتعايش معها وتدافع عنها.

وفى سبيل هذه التحولات الثقافية عانت البشرية الكثير من الصراعات والحروب ودخلت فى الكثير من الحوارات والمفاوضات وأبرمت المعاهدات لقبول الاختلافات والتباينات، وتنوع الأجناس والديانات والثقافات بين البشر.

ويعتبر نموذج إنهاء التفرقة العنصرية بأمريكا وجنوب أفريقيا واحداً من النماذج الهامة التى تمثل تاريخ البشرية فى الحروب والدمار والقتل بسبب اختلافات طبيعية خلقية ميزت البعض عن الآخر فى عبودية وسخرة عبر قرون طويلة، إلى أن أُلغيت هذه التفرقة دستورياً وقانونياً بعد سقوط الكثيرين صرعى فى الدفاع عن حقهم فى الوجود والتعايش والحرية، ومازالت الثقافة تحتاج إلى مزيد من التحولات ليصبح التعايش والتماسك والتضامن حقيقة كاملة فى وجدان هذه الشعوب وتتحول من حالات الاستبعاد والرفض إلى حالات القبول والتعايش والاعتمادية المتبادلة، التى تقر حق كل فرد وفئة وحماية الاستقلالية أيضا.

البعد الأخلاقى للتضامن/التماسك الاجتماعى/الإنسانى

كشفت عملية ارتباط الناس ببعضهم، والاعتماد المتبادل بينهم عن الكثير من الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه العملية طويلة المدى. فالبعض منا يمكن أن يكون أكثر اعتمادية على الآخرين من غيره بسبب ظروف اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية، والبعض الآخر يسقط فى هوى الاستغلال والطمع والمغالاة فى استنزاف ثروات الآخرين أثناء عملية الاعتماد المتبادل؛ لما لديه من سلطة أو قوة أو نفوذ.

كذلك كشفت هذه العملية فى تتابعها وتواصلها طويل المدى وعبر سنوات وقرون من التفاعل فى تماسكنا الاجتماعى عن علاقات السلطة والتبعية، القوة والضعف، الظلم والعدالة، الحرب والسلام، الحب والكراهية، الثقة والريبة، الكرم والجشع، الوفاء والخيانة، الانتماء واللامبالاة وغيرها من السلوك والمشاعر والعلاقات الإنسانية.

ينتج عن ذلك توجهات صنع السلام أو الحروب، الاستبعاد او التضامن أو الصراع.

إن استعدادنا الحقيقى لقبول الاعتماد المتبادل يدفعنا إلى بناء إطار أخلاقى يدعم تماسكنا الاجتماعى/الإنسانى ويصبح التحدى الأخلاقى الأكبر أن نخرج من نطاقنا المحلى الجغرافى إلى المحيط الإنسانى ككل، باعتباره منظومة إنسانية كونية متكاملة.

البعد السياسى لتضامننا الاجتماعى/الإنسانى

ويجرى تنظيم اعتمادنا المتبادل فى الإطار الجغرافى لحياتنا، من خلال تطوير سياسات وقوانين وبناء مؤسسات لإدارة شئون الدولة والمجتمع تحكم العلاقات والإنتاج وتحدد الحقوق والواجبات، وتعتبر المواطنة كقيمة سياسية أكبر تعبير عن تماسكنا / تضامننا الاجتماعى.

تتخطى وتتعدى المواطنة هنا المشاركة فى الانتخابات باعتبارها فعلاً سياسياً، لتصبح ثقافة متأصلة للتماسك الاجتماعى فيعكس مواطنة تتمثل فى أن يكون المواطن أكثر عطاء والتزاما وانفتاحا لرفقاء الوطن بغض النظر عن اختلافاتهم مع احترام النظام العام والالتزام بالقوانين والحرص عليها وحمايتها والقيام بأدوار مدنية واجتماعية تسعى لتطوير المجتمع وتحسين أداء المؤسسات التعليمية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

حينئذ وفى ضوء هذه الأبعاد المتكاملة معاً تصبح المواطنة هى التعبير الحقيقى عن التضامن والتماسك الاجتماعى.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

ثالثا: المواطنة فى زمن العولمة

من حيث الجوهر لا تختلف العولمة كثيرا عن غيرها من مراحل التطور التاريخى سواء فى كونها نتاجا طبيعيا لحركة التاريخ وتطور الرأسمالية العالمية، أو باعتبارها تحمل بين طياتها مزيجا غير متجانس من الإيجابيات والسلبيات، لكن ربما كان هناك اختلاف فى أن العولمة عندما اجتاحت العالم باعتبارها مرحلة تاريخية جديدة، ظهرت على الفور سلبياتها مع إيجابياتها، على عكس مختلف المراحل التاريخية السابقة التى لم تظهر عيوبها وسلبياتها إلا فى فترات متأخرة نسبيا. هذه السمة المهمة فى العولمة انعكست حالة من الارتباك والتشوش فى كيفية التعامل معها، هل نواجهها ونرفضها ونقاومها، أم نفتح لها الأبواب على مصراعيها ونرحب بها؟ أم نحاول الفصل بين ما هو إيجابى فيها وما هو سلبى، ونتعامل مع كل جانب بما يناسبه؟ غير أن الأسئلة ذاتها كانت أكثر تعقيدا وتداخلا عندما ظهر الاختلاف فى الرؤى والآراء بشأن تقييم بعض جوانب العولمة وما إذا كانت سلبية يتعين رفضها ومقاومتها أم إيجابية علينا أن نأخذ بها ومنها.

من بين هذه القضايا الإشكالية كانت قضية العلاقة بين المجتمع الدولى العولمى والسيادة الوطنية.

لقد ظل مفهوم السيادة الوطنية ثابتا منذ نشوء الدولة الحديثة، لكنه فى عصر العولمة بدا وكأنه يهتز ويخضع لمناقشة وإعادة تعريف عندما أعطى المجتمع العولمى لنفسه حق التدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول لأهداف وأغراض إنسانية مثل إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين، ثم اتسعت الدائرة قليلا لتشمل أيضا ضحايا الحروب الأهلية، ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تتسع الدائرة ويجرى تطويع الأهداف الإنسانية لذرائع سياسية، عندما بدا أن المجتمع العولمى

يحاول أن يتدخل فى الشئون الداخلية للدول بحجة إنقاذ من أسماهم ضحايا التمييز الدينى أو العرقى وصولا إلى (ضحايا) نظم الحكم الديكتاتورية.

والواقع أن هذه المحاولات لم تظهر فقط من جانب المجتمع العولمى، وإنما كان هناك فى داخل بعض الدول من سعى إلى طلب هذا التدخل لإنقاذ من يرون أو يعتقدون أنهم ضحايا تمييز أو اضطهاد عرقى أو دينى أو غير ذلك، وصولا إلى التدخل من أجل تغيير نظم الحكم بالقوة، بحجة إقامة نظم حكم ديمقراطية، وباعتبار أن (الديمقراطية) باتت هى السمة الرئيسية للمرحلة الراهنة.

هنا على وجه التحديد يبدو أن مفهوم المواطنة أخذ يتأرجح مقتربا من حالة سيولة، عندما ظهر مفهوم المواطن العولمى، على حساب المواطن القطرى أو كنقيض له. ذلك أنه إذا كان المجتمع العولمى له الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدولة أو تلك لأهداف إنسانية، وباعتبار أن إنقاذ ضحايا التمييز بمختلف أنواعه، والرازحين تحت نظم حكم ديكتاتورية أصبح ضرورة ملحة من أجل القضاء على الديكتاتورية وبناء الديمقراطية فى العالم، أفلا يعنى ذلك أن المجتمع العولمى يتحمل مسئوليات ما تجاه الفرد أو الجماعة فى مختلف الدول، وأن هؤلاء بدورهم لهم الحق أن يطلبوا من المجتمع العولمى إنقاذهم من الكوارث الطبيعية أو حمايتهم من التمييز والاضطهاد أو تخليصهم من نظم حكم تسلبهم حقوقهم وحرياتهم، ومساعدتهم على تحقيق هدف بناء نظام حكم ديمقراطى؟ ومن هنا فإن (المواطن) الفرد مثلما له حقوق وعليه واجبات فى إطار الدولة القطرية، فإن له أيضا حقوق وعليه واجبات فى إطار المجتمع العولمى.

وهكذا تماهت الحدود بين الوطن القطرى والمجتمع العولمى ودخل مفهوم المواطنة، باعتباره مفهوما ارتبط بمفهوم الدولة الوطنية، فى مرحلة سيولة، يواجه مخاطر العصف به القضاء عليه، إذ لا يعود مهما

أن يفتقد (الإنسان) الفرد هذا الحق أو ذاك فى إطار الدولة القطرية طالما أن المجتمع العولمى قادر على أن يحميه ويمنحه حقوقه.

وإذا كان الأمر لم يزل خاضعا للمناقشة، فأظن أنه علينا أن نلاحظ -أولا- أن التدخل فى الشئون الداخلية لهذه الدولة أو تلك من أجل أهداف ومساعى إنسانية حقا مثل التعامل مع الكوارث الطبيعية لا يمكن ولا يجب أن يحدث دون التنسيق والتشاور مع السلطة القائمة فى البلد المعنى، أى دون انتهاك السيادة الوطنية، ودون أن نخلق تضاربا أو تناقضا وهميا بين المساعى الإنسانية وبين السيادة الوطنية، وإذا كانت هناك حالات بعينها غابت فيها السلطة الوطنية مثل الصومال، فإنها الاستثناء الذى يؤكد القاعدة ولا ينفيها، ومن غير المنطقى فضلا عن كونه غير مقبول، تعميم حالة استثنائية واعتبارها مقياسا يؤخذ به ويقاس عليه، كما لا يجب - ثانيا- أن نغفل ما قد يختفى أحيانا وراء الأهداف الإنسانية من مرامى اقتصادية وسياسية قد تكون سعيا وراء السيطرة على مكامن الثروة فى هذه البقعة أو تلك من العالم، أو بسط النفوذ على أسواق التوزيع هنا أو هناك، وقد يكون المقصود الإطاحة بنظام حكم لا يتوافق كثيرا مع توجهات بعينها تريدها الإدارة الأمريكية التى تقود عمليا المجتمع العولمى، بصرف النظر عما إذا كان هذا النظام بالفعل ديكتاتوريا، أو ما إذا كان هو الأشد قمعا لشعبه فى العالم. تكمن أهمية هذه الملاحظة فى أنها تضع المناقشة فى إطارها الصحيح، فلا تعود المسألة أهدافا إنسانية وحسب، ولا سعيا مجردا من أجل بناء نظم ديمقراطية على أنقاض ديكتاتوريات قائمة. وهكذا يبدو أن المواطنة بكل مفرداتها ستكون الضحية الحقيقية لصراعات اقتصادية وسياسية ربما تتخفى أحيانا وراء أهداف إنسانية، أو شعارات جذابة عن الديمقراطية.

إن انتهاك المجتمع العولمى لقيمة ومبدأ المواطنة بمفهومها القطرى يحمل بين طياته مخاطر شديدة لا تقف عند حدود منطقة ما فى العالم ولا تحيط بدولة بعينها، إنما هى تهدد المجتمع الدولى بأسره، على الأقل لأنها

كفيلة بتهديد خلاياه ومكوناته الأساسية إذا ما اعتبرنا أن الدولة هى الخلية الأساسية للمجتمع الدولى.

لكن هذا الوجه القاتم فى العلاقة بين العولمة والمواطنة يقابله على الجانب الآخر وجه إيجابى، فلقد أدت العولمة إلى إعادة الحياة من جديد إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وزيادة حجم الوعى بها، وربما لسنا فى حاجة إلى القول إن الحقوق هى أحد أهم أركان المواطنة.

لقد شهد عصر العولمة نشاطا لعله غير مسبوق لحركة المجتمع المدنى المهتمة بقضايا حقوق الإنسان، فلم تعد قضايا حقوق الإنسان ترفا يمكن تجاوزه أو مطالب هامشية تحتل مراتب متأخرة فى سلم أولويات حركة الشعوب، بل إن الصحيح أنها ازدادت عمقا واتساعا فى عصر العولمة، وأصبح مجرد النضال من أجل انتزاع الحقوق هو حق فى ذاته. كما أن العولمة فتحت الكثير من الملفات المسكوت عنها أو التى كان مسكوتا عنها، مثل حقوق الأقليات الأثنية أو العرقية أو الدينية....الخ، وأزالت قدرا كبيرا من التعارض الوهمى بين تمتع الأقليات بكامل حقوقهم من جانب ووحدة تراب الوطن أو القدرة على مواجهة التحديات والأخطار الخارجية....إلخ من جانب آخر.

كما أفرزت العولمة حركة مدنية فى معظم دول العالم للدفاع عن التراث والثقافة والتقاليد الوطنية وأنماط الحياة المتنوعة لمختلف جماعات وشعوب العالم ضد محاولات محوها والقضاء عليها أو على الأقل تطويعها وتنميطها لصالح ما يسمى ثقافة عولمية واحدة.

وربما كان من الجائز القول إن أحد أهم أبرز بصمات العولمة الإيجابية على المواطنة تلك الحركة العالمية واسعة النطاق عميقة التأثير لمناهضة العولمة، التى وإن بدت ضد العولمة فهى فى ذات الوقت وكوجه آخر لها حركة عالمية مدافعة عن حقوق الشعوب والجماعات وبالتالى حقوق الأفراد المواطنين فى أن يصيغوا حياتهم ويصنعوا مستقبلهم بكامل إرادتهم وبعيدا عن ضغط وسيطرة مؤسسات العولمة المختلفة. وقد كان

إسقاط ديون الدول الفقيرة واحدا من أهم النتائج الملموسة للحركة العالمية المناهضة للعولمة، مثلما كان تعزيز الشعور بالانتماء الوطنى واحدا مـــن أهم نتائجها وإفرازاتها المعنوية، فيما لو جاز التعبير.

ولا يقلل من أهمية وقيمة هذه النتائج، ولا مـــن دور العولمـــة فـــى الوصول إليها القول إنها إفرازات ونتائج تحققت رغم أنف العولمة وفـــى مواجهتها، ذلك أن الحقيقة التى لا جدال بشأنها هى أن العولمة قد أفرزت هـــذا الواقع الجديد نوعيا فى التاريخ، وبما يمكن القـــول معه إن العولمة – شاءت ذلك أو لم تشأ– قد أدت إلى بلـــورة وتعزيـــز مفهـــوم ومعنـــى المواطنة.

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

رابعا: المواطنة فى خبرات الشعوب

تصطدم قيمة المواطنة فى الواقع العربى عموما والمصرى بصورة خاصة، بكثير من العقبات والتحديات منها ما هو داخلى مثل غياب الديمقراطية، وسياسات الانفتاح العشوائى، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة أعداد المهمشين سياسيا واجتماعيا، والمغالاة فى مظاهر التدين ربما دون الالتزام بجوهر الدين فى أغلب الأحوال، وتقهقر دور الثقافة والمثقفين وبالتالى انحسار تأثيرهم فى المجتمع، والدور السلبى الذى تلعبه المناهج التعليمية فى صياغاتها الموصوفة بأنها حديثة، بينما هى تقوم غالبا على قاعدة نفى واستبعاد الآخر واختزال تاريخ الشعوب لصالح أفراد وتسطيح الذاكرة الجمعية إلى حد محوها، كما تساهم وسائل الإعلام المقروءة أو المرئية فى تقديم صورة نمطية غير حقيقية عن الآخر، وربما أيضا صورة مشوهة فى أحيان غير قليلة، مع الاستهانة أو على الأقل عدم الاهتمام بقيم الحوار والتعامل مع الآخر فضلا عن الاعتراف به واحترامه. وهناك أيضا عوامل خارجية تشكل عقبات وتحديات فى مواجهة قيمة المواطنة، من بينها انفراد قوة عالمية واحدة بتقرير مصير الدول والشعوب، وطغيان الوجه البشع للعولمة على ما عداه من وجوه أخرى، وازدواجية المعايير الدولية فى التعامل مع قضايا شعوبنا، والحقوق العربية المشروعة غير القابلة للتصرف.

لكن هذا الواقع الذى نحياه ونلمسه كل يوم ليس قدرا محتوما علينا لا يمكن الفكاك منه، بل ربما كان الخلاص من هذا الواقع هو السبيل الوحيد للانطلاق نحو بناء وصياغة مستقبل يليق بنا وبأجيالنا القادمة. وقد سبقتنا على هذا الطريق دول وشعوب ومجتمعات استطاعت أن تتجاوز واقعها المؤلم وتواجه التحديات التى كانت مفروضة عليها وتبنى دولها ومجتمعاتها الحديثة. وربما كان علينا أن نتطلع إلى تجارب الآخرين ونتعلم من إنجازاتهم، فمثل هذه الخبرات ملك للبشرية جمعاء.

وبقدر ما يتسع له المقام هنا، تبدو أمامنا –أولا– تجربة الهند التي يعيش على أرضها خليط غير متجانس من الأعراق والديانات والانتماءات الأثنية المُختلفة، إلا أنها استطاعت ومنذ استقلالها في أواخر أربعينيات القرن الماضي أن تقيم تجربة فريدة ومتميزة في الديمقراطية، لأنها ببساطة استندت على المواطنة باعتبارها القيمة السياسية والاجتماعية التي تشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وإذا كانت الهند لم تزل تواجه مشاكل الفقر والبطالة، إلا أنها أصبحت واحدة من التجارب الديمقراطية التي يدرسها طلاب العلوم السياسية، من حيث كونها نموذجا فريدا ومتميزا في التعايش بين أبناء المجتمع الواحد رغم اتساع حجم وكم الاختلافات بينهم، بعدما نجحت في أن تجعل من المواطنة قيمة أساسية راسخة في الوجدان الجمعي، فلم يجد الشعب الهندي وأغلبيته الساحقة تنتمي إلى أديان غير سماوية أي غضاضة في أن يحكمه رئيس مسلم، بكل ما يتضمنه ذلك من دلالات إيجابية لمعنى ومفهوم المواطنة. وإذا كانت الهند قد بدأت مسيرتها نحو بناء الدولة الحديثة، عقب حصولها على الاستقلال في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أجواء مجتمع دولي يتسم بتوازن القوى، بين الشرق والغرب، فإن دولة أخرى مثل ماليزيا بدأت تجربتها التحديثية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي، عندما بدا أن عصر توازن القوى في طريقه إلى الانهيار، وقد انهار فعلا في بداية التسعينيات ودخل العالم عصر مجتمع العولمة بكل توحشها، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم وسادت محاولات فرض ثقافتها وأنماط الحياة فيها على كل العالم، بينما راحت ماليزيا تواصل طريقها من أجل بناء الدولة الحديثة القائمة على مبدأ المواطنة المستندة إلى الديمقراطية، ليس فقط باعتبارها مبدأ سياسيًّا، بل أساس ثقافة مجتمعية ونمط حياة يومي. لقد نجحت التجربة الماليزية، واعتمادا على مبدأ وقيمة المواطنة، في تفعيل الدور الاجتماعي – الاقتصادي، وبالتالي السياسي بالتبعية، للفئات المهمشة فيها، وربما كان حريًّا بنا، وحتى نضع يدنا على

حجم الإنجاز الذى حققته ماليزيا، أن نعلم أن هذه الفئات كانت تشكل نسبة تقترب من نصف عدد سكانها.

وإذا كانت التجارب الناجحة لشعوب العالم تؤكد أن الواقع الذى نعانيه ليس قدرا محتوما، فإن خبرات الشعوب تعد ملهما لنا علينا الاستفادة منه، فى مواجهة العقبات والعراقيل التى تعترض طريقنا نحو بناء دولة المواطنة الحديثة.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

خامساً: المواطنة فى الدولة القومية الحديثة

تقوم مؤسسات الدولة المختلفة على حماية حقوق المواطنين وتوفير البنية الآمنة لهم ليعيشوا الحياة الكريمة وليقوموا بأعمال الإنتاج والخدمات سواء فى أجهزة الدولة المختلفة أو فى القطاع الخاص؛ لذلك فقد نشأت علاقة اعتمادية متبادلة بين الدولة بأجهزتها والمواطنين أنفسهم، فصياغة عقد اجتماعى وسياسى بين الدولة والمواطنين يعتبر من أهم ملامح الدولة الحديثة.

لكن الارتقاء بهذه العلاقة بين الدولة المواطنين وإصلاح أحوال المجتمع بدءا من السلطة السياسية لا يتوقف فقط على نيات وقدرة أجهزة الدولة، لكنها ترتبط ارتباطًا مباشرًا بإصلاح أحوال المواطنين أنفسهم الذين هم أعضاء المجتمع المدنى بحيث يكون لديهم الوعى الكافى والحركى بالقضايا المحيطة بهم مدركين الأسباب التى أدت إلى الأوضاع القائمة التى هم عليها والنتائج المرتبة على ذلك، كذلك تكون لدى المواطنين الدوافع اللازمة والكافية للعمل فى مواجهة هذه الأوضاع وأن تكون لهم الحرية الكاملة للتطوع والعمل فى المجال أو الشأن العام المجتمعى وأن يسعوا كأفراد وكمؤسسات مجتمع مدنى نحو أداء دورهم لأحداث تغيرات من شأنها إصلاح أحوالهم وأحوال المجتمع ككل، وبذلك يكون لديهم التزام واهتمام بالشأن العام المجتمعى وليس بالشأن الخاص لهم فقط. **يرتبط هذا الاهتمام والالتزام بالشأن العام المجتمعى بمجموعة** من السلوكيات المكتسبة التى تعاون على الإصلاح والتطوير.

تشمل هذه السلوكيات حفاظ المواطن على المجال العام من انتهاكات المجال الخاص باعتبار أن كل ما هو عام هو للجميع وليس لفئة على حساب أخرى كالحفاظ على الطرق ووسائل النقل المختلفة والحدائق العامة وغيرها، ويتمثل هذا السلوك ليس فى اكتساب الفرد الواحد له فقط

إنما أيضا فى دوره لحماية هذه المنشآت العامة من أضرار الآخرين بها وإفسادها.

إن ابتعاد المواطن عن الانزلاق فى استغلال السلطة الحاكمة والموارد العامة والاحتكار والإغراق للسلع والخدمات لمصالحه الشخصية دون مراعاة لمصالح الأخرين وعلى حسابهم؛ هو من سلوكيات المواطنة فى بناء الدولة الحديثة القومية.

كما أن المواطنين فى الدولة الحديثة والملتزمين بفكر المواطنة يسعون إلى بناء التماسك المجتمعى الذى يقبل التعددية والتنوع فى المجتمع مع التحرك نحو عدم التميز بينهم بسبب الدين أو الطبقة الاجتماعية أو النوع الاجتماعى وغيرها من أسباب التنوع فى مجتمع الدولة الحديثة.

يتكون لدى المواطنين فى الدولة الحديثة وعيا سياسيا ناضجاً، وهو الوعى السياسى المرتبط بالمصير السياسى الواحد والذى يبنى تماسك ووحدة المجتمع وهو ما يزكى الإرادة بينهم للمساهمة والعمل فى المجال العام مع الاكتراث والاهتمام بمن هم أكثر احتياجاً فى المجتمع من المهمشين والفقراء وكبار السن وغيرهم من هذه الفئات، وذلك باعتبارهم مواطنين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وأن ما آلت إليه أحوالهم بسبب النظام الاجتماعى العام الذى يفرز الفقر الشديد والعجز الشديد إلى غير ذلك من أنواع القصور.

يصبح لدى المواطنين فى الدولة الحديثة إدراك ووعى كبير لمسئوليتهم عن أصواتهم السياسية التى تُفرز باستخدامها مؤسسات الدولة المختلفة: تنفيذية وتشريعية وقضائية فلا تخضع هذه الأصوات لأهواء السلبية أو قبول الابتزاز والتجارة والتميز الدينى والطائفى والعرقى والاجتماعى.

مواطنون لا رعايا أو ذميون لديهم استعداد كامل للعيش المشترك الواحد المبنى على المساواة دون تفرقة أو تميز أو تهميش، ووعيهم بذلك يجعلهم قادرين على مواجهة السلطات بالأساليب القانونية والدفاع عن حقوقهم.

يُؤمن المواطنون فى الدولة الحديثة بالتعددية والتنوع، فالمواطنون فى هذه الحالة تختلف مشاركتهم السياسية والاجتماعية والدينية والثقافية. فالدولة الحديثة القومية هى الوعاء القانونى لكل تنوعات المجتمع ومرجعياتها، والمواطنة تُؤمن حقوق المواطنين فى اختياراتهم المتعددة والمتنوعة ويصبح لدى المواطنين قناعات بأهمية مشاركتهم المتنوعة، فيمارس المواطن حقه فى الاختيار السياسى والاجتماعى والدينى دون خوف أو ضغوط، وفى ذلك إثراء للتماسك الاجتماعى والمصير السياسى الواحد الذى يجمع ويضم الجميع بكل انتمائهم ومرجعياتهم.

يتبنى المواطنون فى الدولة الحديثة الحوار كأساس للحياة والتفاهم والتعاون، الحوار بينهم وبين السلطة والحوار بين مؤسسات المجتمع المدنى والحوار بينهم بعضهم البعض.

الحوار المؤسس على حق كل طرف فى اختياراته وتوجهاته، المؤسس على احترام الفردية وبناء الجماعة والسعى نحو التماسك الاجتماعى وهو حوار يحتاج إلى تخصيب مستمر ليصبح أسلوبا لكل مواطن للحياة والتعايش والتعاون وبناء المصير السياسى المشترك.

سادساً: المواطنون ومهام بناء الدولةِ الحديثةِ (القوميةِ)

تواجه الدول العربية عموما وبينها مصر مجموعة من التحديات الكبيرة والمهام الصعبة على طريق بناء الدولة الحديثة العصرية، دولة كل المواطنين، فهناك تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بكل تفرعاتها وجزئياتها، وهناك الفجوة الهائلة فى العلوم والتكنولوجيا بيننا وبين العالم المتقدم، وهناك أمراض البطالة والفقر ومختلف أشكال الفساد المجتمعى، ولعلنا نضيف أيضا إلى ذلك التحديات الطبيعية كالفيضانات والجفاف والتصحر وأزمات المياه.... إلخ. ليس الهدف هنا حصر هذه المشاكل والتحديات، إنما الهدف هو الوقوف على مدى خطورتها وصعوبتها، وصولا إلى التأكيد على حقيقة أنه لم يعد بمقدور أى قوى سياسية أو اجتماعية أن تتصدى منفردة لمواجهة وحل مجمل هذه المشاكل والأزمات والتحديات. إن هذا الواقع بالغ التعقيد والخطورة يفرض على كافة قوى المجتمع الحية، سياسية واجتماعية، ضرورة التعاون معا، وفتح أبواب حوار جاد ومسئول حول أنجع وأفضل الوسائل والأساليب لتجاوز الواقع المأزوم والانطلاق نحو آفاق أرحب تمهد لبناء الدولة الحديثة. لا يعنى هذا مجرد الوصول إلى صيغة ما من صيغ التحالف بين مجموعة من القوى فى قيادة دفة الحكم، ذلك أن الأهم – فى تقديرى – هو إقامة جسور خلاقة وإبداعية للحوار بين كل قوى المجتمع، فى الحكم أو فى المعارضة، فى الدولة أو فى إطار المجتمع المدنى، سياسية أو اجتماعية، فمن المؤكد أن لكلٍ دوره ومسئوليته، ولكلٍ حقه وواجبه، وليس من الحكمة فى شيء نفى أحد أو تجاهل أى من هذه القوى.

وإذا كان صحيحا أن موضوع الحوار قد سبق طرحه مرات عديدة دون أن يؤتى الثمار المرجوة أو يرقى بنتائجه إلى مستوى الآمال المتوقعة، فذلك يعود إلى أن أبواب الحوار قد انفتحت دون إدراك عملى لقيمة الحوار وإيمان حقيقى بها، وبما يعنى أننا قفزنا مباشرة إلى درجة

متقدمة فى سلم الأولويات. إن الحوار لا يمكن أن يكون جادا وحقيقيا ومثمراً إلا عندما تصبح المواطنة قيمة مجتمعية راسخة فى الوجدان الجمعى للشعب وللمواطنين. والمواطنة من حيث هى مساواة كاملة فى الحقوق والواجبات، ومن حيث كونها ممارسة عملية لحقيقة أنه لا يوجد وحسب أخر بل آخرين، ومن حيث كونها قناعة أكيدة بأنه ليس ثمة من يمتلك وحده الحقيقة الكاملة...إلخ - أقول عندما تصبح المواطنة، من حيث هى كل تلك القيم والمبادئ معا، ثقافة مجتمعية متجسدة فى السلوك اليومى، عندها يمكن أن نضمن قيام حالة حقيقية من التعاون المثمر والجاد والبناء بين مختلف القوى المجتمعية لمواجهة وحل المشاكل والأزمات التى تهدد حاضر الوطن ومستقبله، وعندها يمكن أن نقول بدرجة عالية من الثقة والاطمئنان إننا امتلكنا نقطة البداية الصحيحة. وهكذا أظن أننا لا نبتعد كثيرا عن الحقيقة عندما نقول إن القدرة على تحويل قيمة المواطنة إلى واقع يومى معيش هى نقطة البداية الصحيحة للانطلاق نحو بناء الدولة الحديثة، دولة كل المواطنين.

يفرض ذلك على الدولة الإيمان بالاعتمادية المتبادلة بين جميع الفئات والشعوب فى المنطقة والتى تعنى أننا جميعاً نحتاج إلى استقلالية لكننا أيضاً نحتاج إلى بعضنا البعض Interdependence.

وهذا يحتاج إلى تماسك كل أبناء المجتمع الواحد وتعاون الشعوب والثقافات؛ لأن البديل هو الحروب والصراعات والدمار والمجاعات والأوبئة.

ومن جانب آخر فإن بناء الدولة الحديثة (القومية) القادرة على مواجهة وإدارة التحديات الكبرى التى تهددها يستدعى بالضرورة بناء مؤسسات هذه الدولة الحديثة وتطوير علاقات صحية وصحيحة بين المجتمع السياسى (السلطة) وبين المجتمع المدنى (المواطنين)، علاقات تقوم على فهم وإدراك كلٍ منهما لأدواره وتوجهاته وعلاقته بالطرف الآخر، فلكلٍ من المجتمع السياسى والمجتمع المدنى قضاياه واهتماماته

التى يجب أن تلتقى جميعها عند مصالح الوطن والمواطنين وبناء المصير الواحد وأن تتميز هذه العلاقة بالاحترام والتقدير المتبادل والحرية والديمقراطية والعدالة التى تتمثل ليس فقط فى احترام حقوق الأغلبية أو النخبة بل واحترام حقوق العوام والأقليات والفقراء فى المجتمع بنفس القدر والمساواة.

ومن الأهمية القصوى فى عملية بناء الدولة الحديثة/القومية أن تشمل بناء مؤسسات المجتمع السياسى والمجتمع المدنى معاً بحيث يكون لدى كل طرف منهما القدرة على المواجهة والتعاون والمشاركة فلا تنمو مؤسسة على حساب الأخرى حيث يجب أن تتميز الأدوار بينهما بوضوح واحترام، إذ يجب أن تقوم الدولة أيضا على التوازن بين سلطات المجتمع السياسى، التنفيذية والتشريعية والقضائية، باستقلال وحيادية لتصبح هذه المؤسسات قائمة على حماية مصالح وحقوق المواطنين وقادرة على إنجاز أعمالها دون تعطيل أو روتين أو فساد، كما تكون قادرة على تطبيق القانون بعدالة على الجميع دون تمييز أو محاباة.

ويصبح لدى مؤسسات المجتمع المدنى (المواطنين) حرية العمل فى المجال العام للمجتمع بإبداع وجرأة فى تناول القضايا ومواجهة التحديات الهامة للمجتمع إلى جانب القدرة على رقابة المجتمع السياسى ونقده دون خوف أو تملق ومحاباة، كما أن المجتمع المدنى يجب أن يعمل فى إطار ضوابط الصالح العام للمجتمع ولا يخضع للصالح الخاص.

إن بناء الدولة الحديثة القومية فى هذا الاتجاه يسهم بصورة حقيقية فى تشكيل مناخ يتبنى قيمة المواطنة ويحفز عليها فيتحرك المجتمع جميعا لمواجهة التحديات والكوارث ويكون له دور أساسى فى بناء الدولة الحديثة وصناعة مستقبل أفضل وبناء المصير الواحد.

سابعاً: تحديات المواطنة فى منطقتنا العربية

تعيش منطقتنا العربية الآن حالة من الضعف والوهن وحالة من التناقضات الكثيرة، فبينما تزداد الثروة بدرجة هائلة بين يدى قلة من أبناء المنطقة تزداد الغالبية فقراً وعوزاً، وتنتشر بينها الأمية والبطالة وغير ذلك من أمراض المجتمع الاجتماعية.

وبينما يمتلك مثقفو المنطقة القدرة على الفكر والنقد والإبداع ينتشر بين الغالبية العظمى الجهل والخرافة والغيبية، وفى الوقت الذى تتشدق فيه الغالبية من شعوبنا العربية بالقيم الدينية والأخلاقية تنتشر الرشوة والمحسوبية وحالات الإجرام والإرهاب.

وهناك من يرفض بإصرار يقترب من العناد قيم الحداثة خاصة تلك المتعلقة بضرورات إعمالِ العقلِ والنقدِ والتغييرِ فى مقابلِ سطوةِ النقلِ والتراثِ والتقليدِ، بينما لا يتأخر هؤلاء عن استخدام واستهلاك كل منتجات عصر الحداثة والتكنولوجيا المتطورة وخاصة وسائل الاتصالات الحديثة.

ثمة حالة من التناقض الشديد تعانى منها المنطقة تعوّق عملية التقدم والبناء والارتقاء إلى مصاف الدولة المتقدمة والمنافسة معها والتأثير على الثقافة الكونية.

الوجه الآخر أو المكمل لوضع التناقض الصارخ هذا، هو حالة من المواجهات الحادة والصدامات المحتدمة. فهناك المواجهة العنيفة بينَ الثقافةِ السائدةِ التقليدية النقليةِ فى مُعظَمِهَا، وبينَ الحداثةِ فى إطار مفهوم الدولةِ القوميةِ الحديثة والمواطنةِ. وهناك صراع بينَ القبلية والانتماءات التقليدية الأولى فى مواجهة التعددية والتنوع فى الدولة الحديثة، صراع المساواة فى مواجهة التمييز والتحيزِ العرقى والدينى والنوعى، صراعُ بينَ الهُويَّةِ الذاتيةِ التراثيةِ وبينَ عالَمٍ جديدٍ تميَّزَ بالانفتاح والتواصلِ،

يسمى "العالَمَ الحداثي" ومَا بعدَ الحداثى، حيثُ تتلاشَى المسافاتُ وتـتقلص الأزمنة، وتتداخلُ الأنساقُ الاجتماعيةُ والسياسيةُ والدينيةُ وتراكم الخبرات بين الحضارات والثقافات.

لقد أخذتِ المنطقةُ العربيةُ مِنَ الحداثةِ قُشورَهَا ولـيسَ مـضمونَها، مظاهرَها وليسَ جَوْهَرَهَا الفكرى والقيمى، فأحدثت تطورا سـطحياً لـمْ يضعِ الثقافةَ السائدةَ محل التساؤلاتِ والنقدِ والتحولِ ولم تستطع أن تميـز بين تراث يحفز على التقدم والرقى وآخر يدفع إلى الوراء، كما أنهـا لـم تستطع أن تضع الحداثة موضع النقد والبحث لتكتشف أبعادها وجوانبهـا المتعددة وما هو أكثر نفعاً لها وكيف يمكن أن تؤثر فيها فلا تـستطيع أن تقول إن هناك حداثة عربية مثل بعض الحداثات الأسيوية وغيرها.

والمفارقة أن هؤلاء أنفسهم المتمسكين بالتراث والمدافعين عن سطوة النقل فى مقابل مبدأ إعمال العقل، لا يجـدون أى حـرج فـى التبـاهى والتفاخر بماضٍ كانت فيه المنطقة شعلة يشع نورها علـى العـالم كلـه، إبداعا وعلما وفكرا وثقافة، وقدرة خلاقة على الابتكار والتأثير.

إن التاريخ ليس مجرد حكايات تروى على سـبيل التـسلية أو فـى أحسن الأحوال لمجرد التباهى بماضٍ كان، بل هو دروس وعبر نستعيدها من الماضى لنتسلح بها فى الحاضر ونبنى بخبراتها المستقبل.

تقدم لنا مرحلة النهضة التى شهدتها المنطقة العربية فـى العـصور الوسطى الكثير من الدروس والعبـر، ربمـا كـان أهمهـا -ارتباطـا بموضوعنا- أن هذه النهضة قامت على أساس إعمال العقل وحرية الفكر، فبينما كانت أوربا تحاكم وتقتل وتحرق من يقول بكروية الأرض، أو ثبات الشمس ودوران الأرض حولها، على سبيل المثال لا الحصر، وبما يعنى قيام تلك المجتمعات على مبدأ إلغاء العقل ووأد الفكـر، ووفـق مفهـوم احتكار النخبة الحاكمة (وهى هنا السلطة الدينية) للعلـم والمعرفـة دون غيرها من الناس؛ كان ابن سينا يُجرى أول عملية جراحية فى التـاريخ، وكان ابن النفيس يكتشف الدورة الدموية الصغرى، وكان ابن رشد يؤسس

لعلم الاجتماع...إلخ، كما شهدت المنطقة أيضا حركة غير مسبوقة في التأليف والترجمة في مختلف صنوف الثقافة والعلوم والفنون والآداب. إن اختلاف الرؤى وصراع الاجتهادات والانفتاح على الآخر والاستفادة من تجارب الآخرين لا يعنى وحسب الاعتراف بالتعددية واحترامها وقبول الأخر، وإنما يعنى أيضا المساواة بين الجميع وإعمال قاعدة البقاء للأصلح والأصوب، وهو ما يجسد فكرة المواطنة، ولو في إرهاصاتها الأولى غير المتبلورة. ولعل الدرس الآخر المهم أيضا من بين الدروس الغنية والمستفادة من هذه المرحلة هو أن الشعوب الحية التى تتمتع بحقوقها هى القادرة على صنع التطور وبناء النهضة، بينما تبدو عاجزة عن ذلك تلك التى تعانى من الاضطهاد والتمييز والقهر واغتصاب الحقوق وسيادة الفكر السلفى.

بقى أن نقول إنه من الصحيح أن تلك المرحلة فى التاريخ العربى لم تكن ناصعة البياض بل شابتها الكثير من السلبيات، لكن هذا الأمر يبدو طبيعيا إلى حد بعيد، فحركة الشعوب ليست حركة وحيدة الجانب، وتفاعلاتها ليست عملية بسيطة مسطحة، بل هى حركة متعددة الاتجاهات، وعملية بالغة التعقيد والتشابك والتداخل، لكن يبقى من الصحيح دائما أن يرتبط الحكم عليها بالاتجاه الرئيسى والأساسى لها، ويبقى من غير المنطقى النظر إلى التفاصيل وتجاهل النتائج.

إن كل هذا يفرضُ على المجتمعِ السياسى (السلطةِ)، والمجتمعِ المدنى (المواطنين) التحدياتِ الكبرى التاليةَ:

- كيفَ تتحولُ السلطةُ (الحكوماتُ) إلى السعى الحقيقى نحو تحقيق العدالةِ بين أبناءِ الوطنِ الواحد، لمواجهةِ الأزماتِ الاجتماعية الطاحنةِ بين المهمشين والمعذبينَ والمستبعدينَ من خلال سياسات وبرامج شاملة ومدروسة وحقيقية ومؤثرة.
- كيفَ نسعى نحو بناء مجتمعٍ سياسى يستطيعُ أنْ يتخطَّى حواجزَ القَبَلِيَّةِ والطَبَقِيَّةِ والعقيدةِ والنوعِ بحيثُ يتمُّ التأكيدُ على كيانِ كُلِّ فردٍ وجماعةٍ،

مع المشاركةِ الفعالةِ والتماسُكِ معا فــى مُواجَهَــةِ القــضايَا العامــةِ المشترَكةِ لمواجهة الثقافة الوافدة فى إحداث الفرقة والتكتلات العرقيــة إلى غير ذلك من سماتها.

- كيفَ نَبْنى معاً مصيرًا سياسيًّا واحداً أكبرَ من تصوراتِ كُلِّ فئةٍ وعقيدةٍ ونوعٍ اجتمــاعى، مــصيرًا يتخطَّــى اختلافاتِنَــا العِرْقيــةَ والدينيــةَ والاجتماعيةَ والسياسيةَ، مصيراً يؤكد حرية الفرد المــواطن ويدفعــه للمشاركة فى الشأن العام الجمعى.

ثامنا: المواطنة والهوية

ثمة علاقة عضوية وجدلية تربط بين الهوية والمواطنة، وبما يكاد يجعلهما وجهين لعملة واحدة، فإذا كانت المواطنة هى التجسيد العملى للهوية، فإن هذه الأخيرة هى نقطة البداية وحجر الزاوية فى بناء حالة صحية وحية وحيوية من المواطنة.

والذى حدث أن الهوية المصرية دخلت، ومنذ أواسط السبعينيات من القرن الماضى، حالة من السيولة والضبابية، عندما راح الخطاب الرسمى، ومن ورائه الخطاب الإعلامى (وقد كان رسمياً فى مجمله فى ذلك الوقت) يتحدث عن مصر الفرعونية ذات السبعة ألاف عام من الحضارة، ثم يضع الهوية الفرعونية (الجديدة) فى تعارض وتضاد كامل مع الانتماء المصرى العربى. وكانت هذه الحملة المكثفة قد فتحت الأبواب أمام هويات مصرية لا تنتهى، من مصر الإفريقية إلى الشرق أوسطية إلى الارتباط بحضارة البحر المتوسط. ولعل المشكلة هنا على وجه الدقة تجسدت فى تصوير حالة من العداء والتضارب الوهمى بين كل هذه الانتماءات والهويات.

والحاصل أن كل واحدة من هذه الهويات المتعددة كانت تحمل بين طياتها مغريات وتجد لها أنصاراً يسوقونها فى الشارع المصرى، فالانسلاخ عن العروبة، بما هى هوية وحضارة وانتماء، لا يعنى سوى التخلص من أعباء ومشاكل العرب والخروج مرة وإلى الأبد من عصر حروب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، ولم نحصد من ورائها سوى الكوارث والفقر. والتطلع نحو هوية البحر المتوسط يداعب الخيال بأحلام الانتقال إلى عصر التقدم والتطور العلمى والتكنولوجى الذى بلغته دول شمال البحر المتوسط. والحديث عن هوية إفريقية يحمل بين طياته أفكاراً ورؤى عن قيادة وريادة كانت قد بدأت تنساب من بين يدى القاهرة على الصعيد

العربى، وآن لها أن تستعيدها إفريقياً بين بلدان أفريقيا التى تعانى معظمها من فقر وتخلف اجتماعى واقتصادى وثقافى.

ترافق هذا الخطاب المتخبط عن الهوية مع بدء دخول مصر مرحلة الاقتصاد الحر، وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى الاقتصادى، وغياب مشروع قومى يلتف الناس حوله ويعملون له وبه، مساهمين بجدية فى بناء حاضر ومستقبل الوطن، ثم كان تصاعد دور الجماعات الإسلامية (أو هكذا قالت عن نفسها واصطلح على تسميتها)، وقد انتظم هذا الدور فى ثلاثة خطوط متوازية، استهدف أحدها رموز الدولة، واتجه الثانى صوب الآخر الدينى (المسيحى)، بينما كان السياح الأجانب باعتبارهم (كفرة) لا يتبعون تعاليم الدين الإسلامى هم هدف الخط الثالث فى حركة هذه الجماعات، بالتزامن مع تفشى حالة من التعصب الدينى، ترافقت مع، وأسهمت فى غياب ثقافة الحوار وسيادة ثقافة نفى الآخر، والفهلوة (كما يسميها الدكتور جلال أمين) والأنامالية...إلخ. ولم تتوان هذه الجماعات عن استغلال حالة السيولة والضبابية التى أصابت الهوية الوطنية بعد تفكيكها، وراحت تلعب عليها وتناور بها، فأعلت من قيمة الانتماء الدينى على الانتماء الوطنى – القومى، ليصبح المسلم الماليزى أقرب إلى المسلم المصرى من المسيحى المصرى، كما أن المسيحى الأوربى أقرب إلى المسيحى المصرى من المسلم المصرى، وهكذا لم يعد للهوية الوطنية القومية أى مكان فى الهوية الدينية التى روجت لها ورفعت لواءها تلك الجماعات.

والمحصلة أن محاولة تفكيك الهوية المصرية والتعامل مع كل عنصر فيها باعتباره هوية مستقلة قادرة على استيعاب المجتمع، أسفرت عن افتقاد عملى وحقيقى للهوية، فعاد المصريون إلى دوائر انتماء خاصة وضيقة. وحيث إن المجتمع المصرى لاعتبارات وأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا، لم يعد يعرف الانتماء القبلى أو العشائرى، ولم تظهر فيه معالم الانتماء الإقليمى لمنطقة أو محافظة، ومع ارتفاع صوت ودور

الجماعات الإسلامية (أو هكذا قالت عن نفسها واصطلح على تسميتها)، قابلها على الناحية الأخرى ردود أفعال مسيحية كانت فى غالبها سلبية، فقد كان من الطبيعى أن تصبح دائرة الانتماء الدينى هى المؤهلة للحلول محل الهوية المفتقدة أو الضائعة، بعدما بدا أن عناصرها دخلت فى حالة من التضارب والتناقض الوهمى.

لقد تزامن تفكيك الهوية الوطنية المصرية ودخولها مرحلة التضارب أو التناقض الوهمى مع بدء تراجع وانحسار المواطنة كقيمة اجتماعية ثقافية ونمط حياة وسلوك يومى، وقد كان هذا طبيعياً ومفهوماً بحكم العلاقة العضوية الجدلية التى تربط الاثنين معاً.

ربما يكون صحيحاً أن مصر وخلال النصف الثانى من القرن العشرين لم تعرف المواطنة باعتبارها قيمة سياسية، تعنى مشاركة الناس فى صنع القرار وتحديد معالم الحاضر ورسم ملامح المستقبل، لكن الصحيح أيضاً أن الجماعة الوطنية المصرية، وجموع المصريين كانوا يتحركون جمعياً فى الإطار الوطنى الأرحب والأوسع القادر على استيعاب كل فئات المجتمع على ما بينها من اختلافات سياسية وثقافية واجتماعية ودينية، وفيما لو استطعنا -جدلاً- النظر إلى الجانب الاجتماعى وحده من المواطنة لأمكننا أن نقول إن المواطنة كانت هنا متحققة إلى حد بعيد. لكن الذى حدث أنه منذ أواسط سبعينات القرن الماضى، وتزامناً مع بدايات تفكيك الهوية الوطنية، بدا أن المواطنة تتراجع وتنحسر عندما راحت كل جماعة تتخندق داخل إطارها الأضيق، فئوياً كان أو اجتماعياً أو دينياً.

لقد انقلبت منظومة القيم الاجتماعية السائدة، فتراجع العقل الجمعى وتراجعت قيم المشاركة والتعاون والعمل والحوار وقبول الآخر فضلا عن احترامه والاعتراف به، ، وحلت محلها قيم أخرى مختلفة إلى حد التناقض، فسادت ثقافة الفهلوة وقيم العنف ونفى الآخر...إلخ...

فى مثل هذه الأجواء لا يعود ثمة مكان للمواطنة، التى تعنى الانتقال من الإطار الفئوى الضيق إلى المجال العام الأوسع الذى يتسع للجميع ويستوعب الجميع، الانتقال من الدوائر المحدودة إلى الدائرة الأرحب القادرة على أن تضم الجميع، وذلك ضمن حركة مشتركة للناس كل الناس فى المجتمع الواحد الذى لا تملك فئة بعينها، أو جماعة واحدة الانفراد أو الاستئثار به.

وهذا الإطار الأوسع والأرحب والذى هو الدولة الوطنية المصرية، هو وحده القادر على استيعاب كل عناصر الهوية المصرية التى جرى تفكيكها ووضعها فى حالة وهمية من التناقض، فالمشكلة لم تكن أبداً فى تنوع وتعدد الهويات التفصيلية، لكن فى محاولة البعض تصوير كل منها على أنها هوية مستقلة متناقضة مع غيرها، أو فى محاولات أخرى استهدفت إعادة كتابة التاريخ المصرى حسبما تريد وبما يتفق وأهواءها وما تتطلع إليه، ويمنحها هوية خاصة تتطلع إليها.

إن الهوية الوطنية، أية هوية، ليست شيئاً مسطحاً أو وحيد الجانب، إنها حصيلة تاريخ وتراث الوطن بأكمله على مدى العصور والمراحل التاريخية. ويبدو الأمر فى الحالة المصرية أشد تداخلا وتعقيداً ارتباطا بتاريخ مصر الضارب بعيداً فى أعماق التاريخ، وعلى مدى أكثر من سبعة آلاف سنة. ومن هنا يبدو صحيحا أن الهوية المصرية هى هوية عربية وأفريقية وشرق أوسطية وترتبط بروابط وثيقة مع هويات البحر الأبيض المتوسط، كما أنها هوية فرعونية رومانية مسيحية إسلامية. وربما ما يميز مصر عن غيرها من البلدان أنها كانت قادرة دائماً على استيعاب الوافد إليها واحتوائه وصبغه بصبغتها الخاصة، وبما يجعل منه إضافة نوعية جديدة للهوية المصرية تزيدها غنى وعمقاً وثراءً. هكذا فعلت دائما مع كل الغزاة والفاتحين الذين وفدوا إليها، وهكذا تشكلت الشخصية المصرية، وتحددت هوية مصر والمصريين من نسيج متداخل يضم كل هذه الهويات، واصطبغت بعصارة خاصة هى عصارة تاريخها

المتصلة مراحله على اختلافها والمتماسكة حقبه رغم ما يبدو فيها أحياناً من تناقضات. فالتاريخ الوطنى كلٌ لا يتجزأ، يرتبط عبر السنين بروابط عضوية عصية على القطع أو التجزئة. وحتى لو افترضنا على سبيل الجدل أن جماعة ما استطاعت أن تفصل حقبة من تاريخ مصر أو أن تجرد مصر من أحد مكونات هوياتها الوطنية، فإننا هنا لن نعود أمام مصر ذاتها بل سنجد أنفسنا فى بلد آخر مختلف تماماً.

وهكذا تبدو المشكلة هنا ليست فى تنوع وتعدد الهويات المصرية، بل لعل العكس هو الصحيح تماماً إذ إن هذا التنوع والتعدد يعكس فى ذاته مدى ثراء وعمق الهوية الوطنية المصرية، ولعل المشكلة فى جوهرها هى محاولة تفكيك عناصر ومكونات الهوية المصرية وتقديم كل جزء منها باعتباره هوية مستقلة، أو على الأقل من الممكن أن يكون كذلك. وفى أحيان أخرى بدا أن المشكلة هى فى إعادة ترتيب تلك المكونات بصورة تخلو من المنطق، إذ احتلت الهويات الفئوية مكان الأولوية بينما هى لا تتسع للجميع بحكم كونها فئوية.

أن الهوية المصرية الغنية فى تنوعها، الثرية فى تعددها، العميقة فى أبعادها تحتاج إلى إعادة ترتيب أو هيكلة عناصرها مرة أخرى، ليس مطلوباً على الإطلاق نفى أو استبعاد أى من عناصرها ومكوناتها، بل العكس هو الصحيح تماماً، فالمطلوب وحسب هو أن يحتل الإطار الأوسع والأرحب، وهو الإطار الوطنى المصرى العام مكان الأولوية، بما هو قادر على استيعاب الجميع، مطلوب أن يتحرك كل الناس معا من أجل صالح هذا الوطن، مطلوب أن يقتنع الجميع أن فائدة الوطن هى بالضرورة فائدة للجميع، بينما خسارة أحد مكونات هويته وشخصيته هى أيضاً وبالضرورة خسارة للجميع، وبما يعنى أن علينا جميعا أن نتحرك فى الواقع العملى وفى نمط حياتنا، وفى سلوكنا اليومى، من دوائرنا الأضيق إلى الإطار الأوسع.

إن المواطنة والهوية وجهان لعملة واحدة، ومن غير الممكن الحديث عن مواطنة بينما الهوية فى حالة سيولة وضبابية، كما يبدو من غير المنطقى الحديث عن هوية بينما المواطنة لا مكان لها فى العقل الجمعى ولا وجود لها فى الثقافة السائدة ولا أثر لها فى حركة الناس فى الواقع العملى.

إن الهوية هى شعور الناس بالانتماء لهذا الوطن، واستعدادهم الكامل لحمياته والدفاع عنه ولو كان الثمن هو التضحية بالروح، بينما المواطنة هى مشاركة الناس كل الناس فى صنع حاضر الوطن ورسم مستقبله، فلا يستقيم بالتالى أن نتحدث عن هوية بينما هناك من يسعى لإقصاء الآخر (أو حتى الآخرين) لينفرد بصنع حاضر ومستقبل الوطن، تماماً كما لا يستقيم الحديث عن المواطنة فى وطن يغيب فيه الشعور بالانتماء، وتجتاز هويته مرحلة سيولة وتكتنفها حالة من الضبابية.

تاسعا: المواطنة فى تجربة منتدى حوار الثقافات

شهد المجتمع المصرى خلال الربع الأخير من القرن الماضى تحولات عاصفة فى مختلف مناحى الحياة، وإذا كانت الجوانب الاقتصادية والسياسية فى هذه التحولات قد حظيت بالقدر الأكبر من الاهتمام بدءا من الباحثين والمحللين، وصولا إلى رجل الشارع، مرورا بوسائل الإعلام المختلفة، فإننا نعتقد أن التغيرات العميقة التى طرأت على الجانب الاجتماعى كانت هى الأشد خطورة والأعمق تأثيرا، حيث إنها أصابت الإنسان بصورة مباشرة فى قيمه وعاداته وسلوكه وممارساته، وكان من نتيجة تلك المتغيرات انتشار نسق قيمى مختلف تماما يجنح إلى العنف فى التعامل اليومى واللامبالاة فى العمل، وسيادة قيم الفردية والأنانية وثقافة الفهلوة...إلخ.

ومنذ وقت مبكر أدركت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية مدى خطورة غياب ثقافة الحوار والتعددية والاعتراف بالآخر أو بالأحرى الآخرين، واختفاء مبادئ المساواة والعدالة وبالتالى تراجع وانحسار قيمة المواطنة من نسق القيم الاجتماعية، ثم وبالضرورة من الثقافة المجتمعية السائدة.

ولعلنا لن نبتعد كثيرا عن الحقيقة إذا قلنا إن المواطنة كمبدأ وقيمة كانت واحدا من أهم دواعى إنشاء منتدى حوار الثقافات فى الهيئة قبل أكثر من خمسة عشر عاما، فقد تضمنت أهداف المنتدى المعلنة نشر ثقافة الحوار والمساواة والتعددية وقبول الآخر فضلا عن احترامه والاعتراف به ودعم المشاركة المجتمعية، والتى تشكل فى مجموعها عناصر ومفردات المواطنة. فنحن لا نفهم الحوار –على سبيل المثال– باعتباره وحسب حديثا بين فريقين، وإنما هو أولا وقبل كل شىء قيمة اجتماعية ثقافية، إن لم تتوفر يتحول الحوار إلى مجرد كلام.

من زاوية الرؤية هذه لم نتعامل فى منتدى حوار الثقافات مع القيم الاجتماعية باعتبارها مفاهيم مجردة، بل فى ارتباطها العضوى والجدلى بالإنسان المصرى، وعلى أساس أنها مكونات لثقافة مجتمعية.

ولم يكن بعيداً عن رسالة الهيئة والمنتدى القيام بهذا الدور، بل لعل هذا هو صلب رسالتنا، كان ولم يزل وسيظل، فالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية مؤسسة مسيحية آمنت منذ نشأتها أن رسالتها الاجتماعية والتنموية والثقافية هى مع الجميع وللجميع، دون أى تمييز أو محاباة، فانتشرت فى ربوع مصر تعمل من أجل المشاركة الكاملة مع المجتمعات المحلية والهيئات والمنظمات التطوعية والحكومية يداً بيد لدفع حركة المجتمع نحو التطوير والتقدم. ومن خلال برامجها الثقافية تناولت الهيئة قضايا وطنية من وجهات نظر متعددة اجتماعية وسياسية وثقافية ودينية، برؤى إسلامية ومسيحية.

ناقشنا فى المنتدى -على سبيل المثال لا الحصر- قضايا الشخصية المصرية، والإنسان المصرى وتحديات المستقبل، ومنظومة القيم الاجتماعية، والتحولات المجتمعية، والانتماء والمواطنة، والتعايش المشترك، وأجرينا حوارات حول المواطنة، المفهوم والنشأة والبعد التاريخى والواقع الراهن، وفى برنامج آخر ناقشنا موضوعات المرأة المصرية كمواطنة، والمواطنة فى الإعلام، وأسس التنمية وآفاقها، وكانت أبواب الحوار والنقاش دائما مفتوحة دائما بلا حدود إلا حدود الاحترام المتبادل والإيمان بحق الاختلاف.

شارك فى أنشطة وأعمال المنتدى طيف واسع من الانتماءات الفكرية والثقافية والسياسية المتنوعة والمختلفة، حتى أنه يمكن القول إن المنتدى كاد أن يكون صورة مصغرة للمجتمع المصرى بكل تنويعاته واختلافاته، بما فى ذلك أيضا الثقافات الدينية المختلفة التى تراوح ما بين الاعتدال والتطرف. ورغم بعض الهنات هنا والثغرات هناك على مدى أكثر من خمس عشرة سنة من عمر المنتدى، إلا أن الخبرة الأساسية لنشاط

المنتدى تمثلت فى أن الاصطفاف والفرز والاختلاف كان دائما يقوم على أساس الاختلافات والتباينات الفكرية والاجتماعية والسياسية، ولم يحدث أبدا أن شهدت نشاطات المنتدى أى اصطفاف أو فرز على أسس دينية، حتى فى الأوقات التى كانت تعانى فيها مصر بعض الاحتقانات الدينية فى هذا الموقع أو ذاك.

ورغم أن عناوين الموضوعات التى يناقشها المنتدى فى برامجه المختلفة تؤكد ذلك من حيث كونها لا تحتمل أى فرز أو اصطفاف على أسس دينية، إلا أنه قد يكون مفيداً أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة، على سبيل التأكيد.

فى موضوع الانتماء والمواطنة اختلف الحاضرون حول ازدواجية الجنسية ومدى أحقية المصرى فى الاحتفاظ بجنسيته المصرية فيما لو حصل على جنسية أخرى، وارتباط الولاء للوطن بالجنسية. واختلفوا بشأن حدود دور مؤسستى التعليم والإعلام فى تراجع قيمة المواطنة وتهميش الانتماء للوطن، واتفقوا جمعياً على أهمية تطوير المؤسسة الدينية (الإسلامية والمسيحية) لتقوم بدورها فى استعادة هذه القيم الغائبة.

وفى مؤتمر "ثقافة التعايش المشترك" اتفق الحاضرون على أهمية وضرورة أن يعود المصريون جميعاً إلى دائرة الانتماء الأكبر، الانتماء إلى مصر، وهى الدائرة الوحيدة القادرة على استيعاب الجميع على ما بينهم من اختلافات فكرية وثقافية ودينية، دون تجاهل دوائر الانتماء الأخرى، سواء كانت دينية أو سياسية أو اجتماعية...إلخ، وأن ثقافة الانتماء إلى الوطن هى وحدها الكفيلة ليس فقط بتحقيق التعايش المشترك، بل أيضاً بالوصول إلى الاندماج الوطنى وبناء دولة الرخاء والرفاهية للجميع.

وفى مؤتمر الحراك الاجتماعى الثقافى كانت طبيعة الحراك الراهن، والحراك المنشود وكيفية تحقيقه هى نقاط الخلاف بين الحاضرين، بينما اتفقوا جميعاً على أن الدور الراهن للمؤسسة الدينية (الإسلامية

والمسيحية) لا يتناسب مع متطلبات المرحلة وأنه يتعين بالضرورة تجديد الخطاب الدينى وتفعيل دور المؤسسة الدينية.

وفى برنامج الشباب المشترك بين المنتدى ووزارة الأوقاف اختلف أعضاء مجموعة الإسكندرية من شباب الدعاة والقساوسة حول أسس التنمية المجتمعية الشاملة التى يحتاجها المجتمع المصرى والضرورية لتحقيق النهوض وبناء الدولة الحديثة، وما إذا كانت هذه الأسس تقوم على الزراعة فقط أم يمكن أن تستند إلى الصناعة وحدها أم أنها تحتاج إلى الاثنين معاً.

وفى نفس البرنامج ناقشت مجموعة المنيا قضية المواطنة فى الإعلام، ولم تكن بين المجموعة، بما تضمه من شباب الدعاة والقساوسة خلافات تذكر.

لقد كانت المواطنة دائما حاضرة باعتبارها قيمة ومبدأ وليس مجرد مصطلح ثقافى أو سياسى، وكانت مفرداتها ومكوناتها من الاختلاف والتنوع واحترام الآخر هى محور حركتنا وهدفنا الذى نسعى إلى نشره فى المجتمع كثقافة حقيقية يتشكل على أساسها الوجدان الجمعى.

وبقدر ما نثق أننا نجحنا ندرك تماما أننا لم نقدم سوى إسهام متواضع يحتاج إلى إسهامات أخرى كثيرة، من المعنيين والمهتمين بقيم الحوار والاختلاف والمواطنة، لكى نستطيع معا تحويل هذه القيم إلى ثقافة مجتمعية راسخة فى الوجدان الجمعى المصرى، تحكم سلوكنا اليومى وتوجه قيمنا وعاداتنا.

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢٢٧٨

@Ahmedyassin90

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90